



ISSN :3085_5055

العدد التاسع _ دجنبر 2025

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

الزمن وإصلاح المالية العمومية: تأملات حول تعزيز حكمة السياسات العمومية

Time and the of Public Finances Reform : Reflections on Enhancing Public Policy Governance

الباحث: سعيد الباهي

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال _ جامعة محمد الخامس

Abstract :

This study aims to research how the temporal dimension influences the reform of public finances and the governance of public policies. It focuses on the necessity of regulating the legislative time for finance laws by adhering to the timetable and reducing the period for study and voting. Conversely, it explores the manifestations of the impact of financial time, highlighting the pivotal role of multi-year budgetary programming within the framework of the temporal dimension of public management. This is achieved through sustainable planning tools, which are considered key to transforming public finances into a strategic lever that ensures the sustainability and success of developmental policies.

Keywords : Time, Public Finances, Public Policies.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة البحث حول كيفية تأثير البعد الزمني في إصلاح المالية العمومية وحكمة السياسات العمومية، حيث تركز على ضرورة ضبط الزمن التشريعي لقوانين المالية عبر الالتزام بالجدول الزمني وتقليص فترة الدراسة والتصويت. في المقابل استكشف تمظهرات تأثير الزمن المالي، مسلطاً الضوء على الدور المحوري للبرمجة الميزانية متعددة السنوات في أفق البعد الزمني للتدبير العمومي. من خلال أدوات التخطيط المستدام، التي تعتبر مفتاح لتحويل المالية العمومية إلى رافعة استراتيجية تضمن استدامة ونجاح السياسات التنموية.

الكلمات المفاتيح: الزمن، المالية العامة، السياسات العمومية.



مقدمة:

ظل المشهد المالي العمومي بالمغرب لردح من الزمن رهينا لمقاربة تسييري تقليدي للمالية العمومية مركزة على الوسائل، هدفها صرف الاعتمادات المالية دون مراعاة لأثرها على أفراد المجتمع، وبفعل تظافر مجموعة من العوامل الخارجية المتمثلة في السياق الدولي الذي انخرط في دينامية إصلاح المالية العمومية: أستراليا في الثمانينيات، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدول الإسكندنافية في التسعينيات، دول منظمة التعاون والتنمية في بداية الألفية الثالثة، ثم انفتاح المغرب على دول العالم وانخراطه في سلاسل التوجهات الدولية. وأخرى داخلية من قبيل: ارتفاع المديونية العمومية، انخفاض نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بطء وتيرة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، الإصلاح الدستوري لسنة 2011 الذي جاء بمستجدات الحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية، وتكريس الجهوية المتقدمة كقاعدة لتنزيل الاختيارات التنموية. إضافة إلى الارتباط الجدلي بين الإصلاحات الدستورية في المغرب وإصلاح القوانين التنظيمية للمالية. كل هذه المتغيرات استلزمت إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من أجل ملاءمته مع المستجدات الدستورية والمتغيرات الوطنية والدولية من جهة، ومن جهة أخرى إخضاعه لمقاربة التدبير المرتكز على النتائج ونجاعة الأداء المنسجم مع حاجيات التدبير العمومي الحديث القائم على الفعالية والنجاعة والجودة¹.

إن تحديث المالية العمومية يستلزم التحكم في النفقات وتعزيز المداخيل وفق آجال معقولة وفق إطار زمني دقيق يرمي إلى تحسين برمجة الميزانية عبر إضفاء المزيد من المرونة في توزيع الموارد العمومية وذلك باعتماد البرمجة المتعددة السنوات، كما أن الإصلاح الميزانياتي يتأثر بالمناخ الاجتماعي والسياسي للدولة، الذي يروم تحقيق الأهداف التي تطرحها التحولات الخارجية والداخلية للدولة.

غير تم تعزيز نجاعة التدبير العمومي من خلال وضع البرمجة المتعددة السنوات وكذا تدبير البرامج الميزانياتية التي تروم تحسين حكامه السياسات العمومية وتعزيز مسؤولية المدبرين. ويتم تحيين البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات في كل سنة، حيث تكون معطيات السنة الأولى من هذه البرمجة تطابق معطيات مشروع قانون المالية، بينما معطيات السنتين

¹ - عبد القادر لشقر، دور القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 في تحديث تدبير المالية العمومية بالمغرب، مشورات مجلة القانون والاعمال الدولية، العدد 56 فبراير مارس 2025، ص 3.



الثانية والثالثة تكون ذات طابع إخباري مع توخي الواقعية في اعتمادها ويروم التحيين السنوي للبرمجة الميزانية لثالث سنوات تبيان الفوارق المحتملة بالمقارنة مع التوقعات الأصلية. وتندرج توقعات النفقات المنبثقة من البرمجة الميزانية لثالث سنوات في مشاريع نجاعة الأداء، وذلك لضمان انسجامها مع أهداف نجاعة الأداء والحد من تعدد الوثائق الميزانية. ونظرا للأهمية التي يحظى بها الآجال، باعتباره من المواضيع التي نالت دورا ملحوظا في البحث العلمي، راجع بالأساس إلى أهميته في ضبط عملية الزمن التي تمر منها مراحل المالية العمومية في إطار نوع من الحكامة الجيدة والفعالية والنجاعة، كذلك باعتباره كآلية مهمة لتحديث التدبير العمومي خاصة في ظل السرعة التي فرضتها التحولات التدبير العمومي.

تطرح هذه الدراسة فرضيتين، تتجلى الأولى من خلال ضبط فعالية الآجال في المالية العمومية، عبر تسريع وتيرة الإنجاز وتبسيط المساطر، يعزز تحديث منظومة تدبير المالية العمومية بالمغرب، مما يسهم في تحقيق أهداف الجيل الجديد من الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ دعائم التدبير العمومي الحديث ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الموسومة بسرعة اليسير بها الزمن في المالية العمومية، كما تفيد الثانية يسهم تدبير مقارنة الزمن المالي في دعم تحديث منظومة المالية العمومية بالمغرب من خلال تعزيز الشفافية في تنفيذ الميزانية وتحسين القدرة على تتبع الأداء المالي، مما يوفر بيئة مواتية لنجاح الإصلاحات الهادفة إلى حكمة فعالة للمالية العمومية.

تتمحور إشكالية هذه ورقة حول مدي فعالية الزمن في المالية العمومية باعتباره رؤية لتوجهات لتطلعات الإصلاح، في ظل الطموح نحو تحقيق جيل جديد من الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ دعائم التدبير العمومي وحكمة السياسات العمومية.

وتتفرع الإشكالية التالية عبر مجموعة من الأسئلة:

- ما هي أهمية الآجال في القانون المغربي؟
- ما هو الإطار النظري المؤسس لعنصر الزمن باعتباره آلية للتدبير العمومي؟
- ماهي دور الزمن في السياسات العمومية؟
- أين تكمن تجليات نجاعة وفعالية اعتماد الآجال المالي كمقاربة لتدبير السياسات العمومية؟



المطلب الأول:

ضبط الزمن التشريعي لقوانين المالية

يعد الزمن التشريعي في المجال المالي أحد الركائز الجوهرية التي يقوم عليها النظام الميزانياتي الحديث، إذ يشكل الإطار الزمني المنظم لمختلف مراحل إعداد ومناقشة والمصادقة على قانون المالية، بما يضمن انتظام السير المالي للدولة واستمرارية المرفق العمومي. فالتقيد بالمواعيد المحددة دستوريا وتنظيميا لا يعكس فقط احترام قواعد الانضباط المالي، بل يجسد أيضا مبدأ الحكامة الجيدة في تدبير المال العام. ومن هذا المنطلق، فإن ضبط الزمن التشريعي لقوانين المالية يعتبر آلية أساسية لضمان التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولتمكين كل منهما من الاضطلاع بدوره في وضع السياسة المالية ومراقبة تنفيذها.

لقد أولى المشرع المغربي أهمية خاصة للبعد الزمني في مسار إعداد قانون المالية، سواء من خلال الدستور أو من خلال القانون التنظيمي رقم 130.13، الذي حدد بدقة آجال كل مرحلة من مراحل الدورة الميزانية، بدءا من الإعداد الحكومي الأولي للمشروع، مروراً بالمصادقة عليه داخل المجلسين الحكومي والوزاري، وصولاً إلى إيداعه لدى البرلمان قبل تاريخ 20 أكتوبر من كل سنة. كما حدد هذا القانون كذلك الأجل المخصص للمناقشة البرلمانية في 58 يوما كحد أقصى، لضمان إصدار قانون المالية قبل متم السنة المالية الجارية.

غير أن التطبيق العملي لهذا الإطار الزمني يثير عددا من الإشكالات المرتبطة أساسا بمدى قدرة المؤسسات الدستورية على احترام تلك الآجال دون الإخلال بجودة النقاش والتقييم المالي، خصوصا في ظل تعقد الوثائق التقنية المصاحبة لمشروع القانون وتعدد الفاعلين المتدخلين في بلورته. وهو ما يدفع إلى التساؤل حول مدى فعالية الجدول الزمني الحالي في تحقيق توازن بين متطلبات الدقة التقنية والسرعة في الإنجاز، وبين مقتضيات الرقابة والمساءلة البرلمانية.

سنحاول في هذا المطلب دراسة الإطار الزمني الذي يحكم إعداد مشروع الميزانية العامة من خلال تتبع مراحلها المختلفة (الفقرة الأولى) ثم الوقوف على الجهود المبذولة والمؤشرات الدالة على الاتجاه نحو تقليص الحيز الزمني للدراسة والتصويت على قوانين المالية بما يتلاءم مع رهانات الحكامة المالية الحديثة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الجدول الزمني لإعداد مشروع الميزانية العامة



يعد ضبط الزمن التشريعي لقوانين المالية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التوازن بين مقتضيات الفعالية في التدبير المالي ومتطلبات الرقابة البرلمانية، إذ يشكل الإطار الزمني الذي تعد وتنقش ضمنه الميزانية العامة أداة لتكريس الشفافية والانضباط المالي، وضمان السير العادي للمؤسسات. فالتنظيم الدقيق لمراحل إعداد مشروع قانون المالية يساهم في التوفيق بين بعدين أساسيين: بعد سياسي يتجلى في خضوع العمل الحكومي للمساءلة البرلمانية، وبعد تقني يعكس ضرورة احترام المقتضيات الدستورية والتنظيمية التي تضبط دورة الميزانية.

لقد حدد الدستور المغربي لسنة 2011 والقانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بدقة مختلف مراحل إعداد الميزانية العامة، من خلال تبيان المسؤوليات الزمنية والهيكلية للفاعلين المعنيين. فالمادة 48 من القانون التنظيمي تنص على أن "مشروع قانون المالية يودع لدى مجلس النواب في أجل أقصاه العشرون من أكتوبر من السنة المالية الجارية"². ويعني هذا المقتضى أن عملية الإعداد ينبغي أن تنطلق قبل هذا التاريخ بعدة أشهر حتى يتمكن الجهاز التنفيذي من إعداد مشروع متكامل يأخذ بعين الاعتبار توجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتوازنات الماكرو-اقتصادية، وكذا توصيات المؤسسات الوطنية والدولية.

تمر عملية إعداد مشروع قانون المالية بعدة مراحل متتابعة تبدأ في الغالب خلال النصف الأول من السنة المالية الجارية. ففي المرحلة التحضيرية، توجه وزارة الاقتصاد والمالية دورية إلى مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية تتضمن الخطوط العريضة للسياسة الميزانية للسنة المقبلة، إضافة إلى تحديد السقوف المالية المسموح بها لكل قطاع. وتعد هذه المراسلات الإدارية بمثابة الانطلاقة الفعلية للمسار المالي الجديد، إذ تمكن كل قطاع وزاري من تقديم مقترحاته المالية وبرامجه المستقبلية وفقا لأولوياته القطاعية. وغالبا ما تستند هذه المقترحات إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تضعها مديرية الميزانية ومديرية الخزينة والمالية الخارجية.³

وفي مرحلة ثانية، يتم عقد سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين ممثلي وزارة المالية ومسؤولي القطاعات الوزارية لتدقيق المقترحات وتحيينها في ضوء الموارد المتاحة. وتشكل هذه اللقاءات محطة محورية في ضبط الزمن المالي، لأنها تسمح

² - القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الجريدة الرسمية عدد 6328 بتاريخ 18 يونيو 2015، المادة 48.

³ - وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الميزانية، الدورية التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024، الرباط، 2023.



بإعداد مشروع أولي متوازن يراعي مبدأ النجاعة في النفقات، وهو المبدأ الذي كرسه القانون التنظيمي من خلال التركيز على أهداف الأداء ومؤشرات المرافقة له.⁴

بعد هذه المرحلة التقنية، يعرض المشروع في صيغته النهائية على المجلس الحكومي قصد المناقشة والمصادقة الأولية، ثم يحال على المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك طبقا للفصل 49 من الدستور، باعتبار أن قانون المالية من النصوص الأساسية التي يتداول فيها هذا المجلس.⁵ وبعد المصادقة الحكومية والملكية، يودع المشروع رسميا لدى مجلس النواب قبل 20 أكتوبر، إيدانا بانطلاق المرحلة التشريعية من مسطرة الميزانية.

تعد هذه المرحلة البرلمانية محورا أساسيا في ضبط الزمن المالي، إذ تنص المادة 49 من القانون التنظيمي على أن البرلمان يتوفر على أجل أقصاه 58 يوما لدراسة المشروع والمصادقة عليه. ويخصص لمجلس النواب 30 يوما، بينما يمنح لمجلس المستشارين أجل 22 يوما، على أن يعود المشروع إلى مجلس النواب في قراءة ثانية خلال الأيام الستة المتبقية.⁶ وتتميز هذه الفترة بكثافة العمل التشريعي، حيث تقوم لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمناقشة مشروع الميزانية تفصيليا، بحضور الوزراء وممثلي القطاعات المعنية، في حين تخصص الجلسات العامة للمناقشة العامة والتصويت على الجزئين الأول والثاني من القانون.

ورغم هذا التنظيم الدقيق، فإن الممارسة العملية أبانت عن مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالحيز الزمني المحدود المخصص للنقاش، مما ينعكس سلبا على جودة المداولات البرلمانية. فقد أكد المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2022 أن الضغط الزمني يشكل عائقا أمام دراسة معمقة لمضامين الميزانية، خصوصا بالنظر إلى حجم الوثائق المالية المرافقة للمشروع.⁷ ويؤدي هذا الوضع أحيانا إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على التحليل التقني، وهو ما يحد من فعالية الرقابة البرلمانية على الحكومة في المجال المالي.

4 - القانون التنظيمي رقم 130.13، المواد 39 إلى 45 الخاصة ببرمجة الميزانية حسب الأهداف ومؤشرات الأداء.

5 - دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 49.

6 - القانون التنظيمي رقم 130.13، المادة 49.

7 - المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي برسم سنة 2022، الرباط، 2023، ص. 212.

بعد المصادقة البرلمانية، يحال مشروع قانون المالية إلى المحكمة الدستورية إذا ارتأى أحد الأطراف المعنيين الطعن فيه من حيث مطابقة المقترضات الدستورية. وتلعب هذه المحكمة دورا مهما في ضمان احترام مبدأ التوازن بين السلط واحترام الاختصاصات المخولة لكل مؤسسة. وبمجرد صدور قرار المحكمة، يتم إصدار قانون المالية ونشره بالجريدة الرسمية قبل 31 دجنبر، ليبدأ تنفيذه مع بداية السنة المالية الجديدة، وفق ما تنص عليه المادة 54 من القانون التنظيمي⁸. إن دقة هذا الجدول الزمني تعكس إرادة المشرع المغربي في إرساء انضباط مالي مؤسساتي، وضمان سير منتظم للمصالح العمومية دون تعطيل، خاصة وأن الميزانية تعتبر الوسيلة الأساسية لتنفيذ السياسات العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن التطبيق العملي لهذا الجدول ما زال يواجه تحديات واقعية تتعلق بالتنسيق بين مختلف الفاعلين، وصعوبة التوفيق بين الزمن السياسي والزمن التقني، وهو ما يطرح الحاجة إلى إصلاحات هيكلية تمكن من تحسين جودة التخطيط والبرمجة المالية، وتدعيم آليات التتبع والتقييم.

الفقرة الثانية: نحو تقليص الحيز الزمني للدراسة والتصويت على قوانين المالية

يشكل الزمن التشريعي المخصص للبرلمان في دراسة ومناقشة قانون المالية من أكثر المراحل حساسية في الدورة المالية السنوية، إذ يترجم مدى توازن السلطتين التنفيذية والتشريعية في تدبير الشأن المالي للدولة. فبينما تتمتع الحكومة بأشهر عدة لإعداد مشروع القانون وتجميع المعطيات الاقتصادية والمالية الضرورية، لا يتجاوز الأجل الممنوح للبرلمان من أجل المناقشة والمصادقة سوى ثمانية وخمسين (58) يوما، وهي مدة يراها عدد من الباحثين غير كافية لاستيعاب مختلف الوثائق والبيانات المرافقة للمشروع، مما يجعل النقاش البرلماني في كثير من الأحيان محدود العمق من حيث التحليل والمساءلة.

لقد حدد القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية في مادته 48 أجل إيداع مشروع قانون المالية لدى مجلس النواب في 20 أكتوبر على أبعد تقدير، على أن تتم المصادقة عليه قبل 31 دجنبر من نفس السنة، وهو ما يمنح البرلمان فترة زمنية تمتد على مدى شهرين تقريبا. وبالرغم من أن هذا الأجل يبدو منسجما مع متطلبات برمجة السنة المالية

⁸ - القانون التنظيمي رقم 130.13، المادة 54.



الجديدة، فإن واقع الممارسة يبين أن البرلمان غالبا ما يجد نفسه أمام تراكم كبير للوثائق التقنية، منها مشروع قانون المالية نفسه، والتقرير المرافق له، وتقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية، وتقرير حول الموارد البشرية، وتقارير حول نجاعة الأداء، إضافة إلى وثائق البرمجة الميزانية متوسطة المدى. إن هذا الكم الكبير من الوثائق يجعل من الزمن المحدد لدراستها تحديا حقيقيا أمام المؤسسة التشريعية.

وقد أثارت مسألة ضيق الزمن المخصص لمناقشة قانون المالية جدلا واسعا في الأوساط البرلمانية والأكاديمية، بالنظر إلى أن عملية التصويت لا تعني فقط الإقرار بالمشروع الحكومي، بل تعد أيضا لحظة لممارسة الرقابة المالية على توجهات الدولة. فكل دقيقة في النقاش البرلماني يمكن أن تؤثر على توجه مالي استراتيجي أو على توزيع موارد بين القطاعات. غير أن ضيق الحيز الزمني يجعل العديد من المقترحات البرلمانية تسقط دون مناقشة معمقة، أو يتم التسرع في التصويت لتدارك الأجل القانونية. وهو ما أشار إليه المجلس الأعلى للحسابات في أحد تقاريره، حيث اعتبر أن "النقاش البرلماني حول قانون المالية ما زال يتسم بطابع عام وشكلي، نتيجة ضغط الزمن التشريعي وضعف الإمكانيات التحليلية للفرق البرلمانية".⁹

إن تحليل هذه الوضعية يبرز أن الإشكال لا يكمن فقط في قصر المدة الزمنية، بل أيضا في طبيعة التنظيم الزمني نفسه، أي في كيفية توزيع الوقت بين الغرفتين البرلمائيتين. فمجلس النواب، باعتباره الغرفة الأولى، يتوفر على أجل 30 يوما لدراسة المشروع، في حين لا يتعدى الأجل المخصص لمجلس المستشارين 22 يوما، ليبقى ما تبقى من الزمن مخصصا للمرحلة الأخيرة التي تتم فيها إحالة النص مجددا على مجلس النواب للحسم النهائي.¹⁰ هذه المدة المحدودة تعيق أحيانا الحوار الحقيقي بين الغرفتين حول التعديلات المقترحة، إذ يتحول المسار التشريعي إلى سباق ضد الزمن بدل أن يكون فضاء للتفاعل البناء.

وفي هذا الإطار، يثار التساؤل حول إمكانية تقليص الحيز الزمني المخصص للدراسة دون الإضرار بجودة العمل التشريعي. إذ قد يبدو تقليص الزمن متناقضا مع مبدأ التمحيص البرلماني، غير أن المقصود هنا ليس التقليص الكمي للوقت، بل تحقيق ترشيد زمني من خلال إعادة هيكلة المراحل وتوزيعها بشكل أكثر عقلانية. فالمطلوب ليس اختزال المدة

⁹ - المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول تقييم مسطرة مناقشة قوانين المالية، الرباط، 2020، ص. 17.

¹⁰ - القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، المواد 48 إلى 56، الجريدة الرسمية عدد 6370 بتاريخ 18 يونيو 2015.



بل حسن تدبيرها. وفي هذا الصدد، يشير بعض الباحثين إلى أن ما يحتاجه البرلمان المغربي هو “الانتقال من منطق السرعة في المصادقة إلى منطق النجاعة في الزمن التشريعي”.¹¹

تتجه المقاربات الحديثة في تدبير الزمن المالي إلى دعم فكرة البرمجة الميزانية متعددة السنوات باعتبارها وسيلة لتخفيف الضغط الزمني السنوي، وهو ما نص عليه القانون التنظيمي لقانون المالية في المواد 39 و42، حيث أقر مبدأ البرمجة على مدى ثلاث سنوات البرمجة الميزانية متعددة السنوات، هذه الآلية تسمح بتوقع التوجهات الكبرى للنفقات والاستثمارات في أفق متوسط، مما يجعل المناقشة السنوية لقانون المالية تقتصر على التعديلات الضرورية بدل إعادة النظر في مجمل السياسة المالية كل سنة. وهكذا يتحول النقاش البرلماني من نقاش حول الأرقام إلى نقاش حول الأهداف والنتائج.

كما أن من الوسائل التي يمكن أن تساهم في ترشيد الزمن المالي البرلماني، تدعيم القدرات التقنية للبرلمانيين عبر التكوين المستمر في المجال المالي والمحاسبي، وذلك حتى لا يضيع جزء من الزمن التشريعي في فهم الجوانب التقنية للمشروع. وقد عملت الخزينة العامة للمملكة ومديرية الميزانية على تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء لجنة المالية في السنوات الأخيرة، في محاولة لتقوية قدراتهم التحليلية، وهو ما أظهر بعض النتائج الإيجابية على مستوى النقاش خلال دورة 2024/2023.¹²

وإلى جانب العامل البشري، يظل التحول الرقمي أحد الأدوات الحديثة لترشيد الزمن التشريعي، من خلال رقمنة الوثائق المالية واعتماد المنصات الإلكترونية لتبادل المعطيات بين الحكومة والبرلمان. فالتأخر في تسليم الوثائق أو صعوبة الوصول إلى البيانات الكاملة يستهلك وقتا ثميناً من فترة الدراسة. وفي هذا الصدد، أوصت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في تقريرها حول المغرب سنة 2022 بضرورة تعزيز الشفافية الرقمية في مراحل إعداد ومناقشة قانون المالية، حتى يتمكن البرلمان من القيام بدوره الرقابي في وقت مناسب.¹³

¹¹ - محمد أشركي، الزمن التشريعي في تدبير المالية العامة: قراءة في القانون التنظيمي لقانون المالية، مجلة الحقوق المغربية، عدد 15، 2019، ص. 45.

¹² - وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول التكوين البرلماني في المجال المالي، الرباط، 2024، ص. 8.

¹³ - OECD, *Revue de la Gouvernance Budgétaire au Maroc*, 2022, p. 33.



أما على الصعيد المقارن، فإن تجربة فرنسا – التي تشكل النموذج الأقرب للنظام المالي المغربي – تظهر أن ضبط الزمن التشريعي لقوانين المالية لا يقوم على تحديد آجال صارمة فحسب، بل أيضا على اعتماد آليات مؤسساتية داعمة مثل لجنة الميزانيات البرلمانية المستقلة التي تتولى إعداد تقارير مسبقة حول مشروع قانون المالية قبل المناقشة العامة. هذه التجربة مكنت البرلمان الفرنسي من تجاوز مشكل ضيق الزمن عبر توزيع التحليل المالي على مدار السنة، وليس فقط خلال دورة أكتوبر ودجنبر¹⁴. ويمكن للمغرب أن يستلهم من هذه التجربة من خلال تفعيل دور مكتب مجلس النواب واللجان الدائمة في تتبع البرمجة المالية خلال السنة كلها، وليس فقط أثناء الدورة الخريفية¹⁵.

إن النقاش حول تقليص الحيز الزمني لدراسة قانون المالية يجب أن يفهم ضمن مقاربة شمولية تروم إعادة تنظيم الزمن المالي بدل الاقتصار على معالجة عرضية للأجال. فالمطلوب هو بناء "زمن مالي عقلاني" يوازن بين احترام المواعيد القانونية وضمان جودة النقاش البرلماني. ومن هذا المنظور، فإن أي إصلاح مستقبلي ينبغي أن يتجه نحو تثمين الوقت البرلماني عبر توسيع صلاحيات اللجان الدائمة، وتحسين التنسيق بين الغرفتين، واستعمال أدوات التقييم القبلي (évaluation ex ante) لتقليل زمن التعديل والمراجعة في آخر لحظة.

إن الانتقال نحو هذا النموذج يتطلب أيضا وعيا مؤسساتيا بأن الزمن المالي ليس عنصرا تقنيا فقط، بل هو رهان للحكامة الديمقراطية ذاتها، لأن جودة التشريع المالي تقاس بمدى قدرة البرلمان على المناقشة الواعية ضمن آجال معقولة. فالتسرع في التصويت دون تحليل كاف يؤدي إلى قوانين مالية تفتقر إلى الدقة والواقعية، في حين أن الإطالة المفرطة في الزمن قد تؤثر على انتظام الخدمات العمومية وعلى ثقة الفاعلين الاقتصاديين. ومن هنا تأتي الحاجة إلى توازن دقيق يجعل من الزمن التشريعي أداة لخدمة النجاعة لا عائقا أمامها.

إن النقاش حول تقليص الحيز الزمني للدراسة والتصويت على قوانين المالية لم يبق مجرد طرح أكاديمي، بل أصبح موضوعا لإصلاح مؤسساتي فعلي، تشرف عليه الحكومة في إطار مراجعة القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية،

¹⁴ - République Française, *Loi organique relative aux lois de finances (LOLF) n°2001-692 du 1er août 2001*, Journal Officiel de la République Française, 2 août 2001.

¹⁵ - Michel Bouvier, que le temps budgétaire en France « n'est pas seulement un calendrier, mais une composante de la gouvernance financière », ce qui a permis au Parlement de mieux anticiper et contrôler la dépense publique.



يهدف جعل الزمن المالي أكثر مرونة وملاءمة للتحديات الاقتصادية الراهنة. فقد قدم الوزير المنتدب المكلف بالميزانية عرضاً رسمياً بتاريخ 26 أكتوبر 2023 أمام لجنة المالية بمجلسي البرلمان، تضمن مجموعة من التعديلات الجوهرية المقترحة على القانون التنظيمي، تهم بالأساس تبسيط المساطر وتقليص الأجل الزمني الخاصة بمراحل دراسة قوانين المالية ومشاريعها المعدلة.

ومن بين أهم هذه المستجدات المقترحة، تقليص الجدول الزمني لدراسة والتصويت على مشاريع قوانين المالية المعدلة، حيث تم اقتراح حصر المدة ما بين 5 و15 يوماً بدل الأجل الحالية التي تتسم بالامتداد وعدم المرونة، وذلك قصد تمكين السلطتين التشريعية والتنفيذية من التفاعل السريع مع المتغيرات الاقتصادية الطارئة، كما هو الحال في حالات الأزمات الدولية أو الكوارث الطبيعية (مثل جائحة كوفيد-19 وزلزال الحوز سنة 2023).¹⁶

ويوازي هذا التقليص في الأجل توضيح المسطرة البرلمانية الخاصة بالقوانين المعدلة من خلال تكريس الاختصاص الحصري للجان المالية في دراستها، وهو ما من شأنه تسريع وتيرة النقاش وإضفاء طابع تقني وموضوعي أكثر على عملية التقييم البرلماني.

كما شمل الإصلاح المرتقب تعديلاً جوهرياً في آجال تقديم مشروع قانون التصفية، حيث سيتم إلزام الحكومة بإيداعه قبل نهاية شهر يونيو من السنة الموالية بدل دجنبر كما هو معمول به حالياً، وهو ما يتيح للبرلمان ممارسة رقابته على تنفيذ الميزانية في وقت مبكر، ويكرس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. وقد تم التأكيد في الوثيقة الرسمية على أن هذا الإجراء يندرج ضمن رؤية أوسع تهدف إلى "عقلنة الزمن المالي من خلال تقليص الفاصل الزمني بين التنفيذ والمحاسبة". وإلى جانب هذه الإجراءات، تضمن العرض أيضاً مقترحات موازية لتعزيز النجاعة الزمنية في المسطرة التشريعية، أهمها:

- نزع الطابع المادي عن عملية إيداع مشاريع قوانين المالية ووثائقها المرافقة، وذلك عبر رقمنة المسطرة بشكل كامل.

¹⁶ - وزارة الاقتصاد والمالية، العرض المقدم من طرف الوزير المنتدب المكلف بالميزانية حول إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، لقاء مشترك بين الحكومة ومجلسي البرلمان، الرباط، 26 أكتوبر 2023.



- إدراج منهجية الأداء والبرمجة متعددة السنوات ضمن الوثائق الإلزامية المرافقة للمشروع، حتى يتمكن البرلمان من دراسة الأهداف الاستراتيجية قبل النقاش التفصيلي، مما يقلل من ضغط الوقت في مرحلة التصويت.
- ربط تقارير نجاعة الأداء بالميزانيات القطاعية، بحيث تقدم هذه التقارير سنويا للجان البرلمانية قبل بداية النقاش حول مشروع قانون المالية، وهو ما يجعل البرلمان مستعدا مسبقا لمناقشة الاعتمادات والبرامج على أساس نتائج موضوعية لا على معطيات ظرفية.
- إن هذه المقترحات تعبر عن تحول نوعي في فلسفة الزمن المالي، حيث لم يعد الغرض هو تقليص المدة الزمنية بمعناها الكمي فحسب، بل إعادة توزيعها على نحو يحقق الانسجام بين الإعداد والتنفيذ والتصفية، في أفق بناء دورة مالية أكثر انتظاما وفعالية. كما أن الإصلاح الجديد يروم الانتقال من منطق "رد الفعل المالي" إلى منطق "التدبير الاستباقي"، وذلك من خلال إدراج الإطار الميزانياتي متوسط الأجل كوثيقة إلزامية مرافقة لمشروع قانون المالية، تتضمن الفرضيات الاقتصادية الأساسية والإسقاطات لثلاث سنوات مقبلة.
- ويلاحظ من خلال هذا الإصلاح أن الحكومة تسعى إلى ترسيخ زمن مالي استباقي، يراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن البرلمان من التفاعل بسرعة وفعالية دون الإخلال بجودة الرقابة التشريعية. وهذا التوجه يعكس إرادة مؤسساتية واضحة نحو تحسين حكمة الزمن التشريعي المالي وتثمين الوقت البرلماني في إطار مقارنة تشاركية تجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

المطلب الثاني:

تمظهرات تأثير الزمن المالي على السياسات العمومية

يتجلى تأثير الزمن المالي على السياسات العمومية من خلال خصوصيات متعددة ترتبط بضبط البعد الزمني في تنفيذ هذه السياسات، إذ لا يمكن تصور تنزيل فعلي وناجع للسياسات العمومية دون توفير التمويل اللازم لها. وبذلك يصبح إعداد هذه السياسات مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمالية العمومية. وانطلاقا من هذا الترابط، يبرز دور البرمجة الميزانية متعددة السنوات في ضبط الزمن المالي (الفقرة الأولى)، كما تتجلى انعكاسات هذا الزمن المالي على حكمة السياسات العمومية (الفقرة الثانية).



الفقرة الأولى: دور البرمجة الميزانية متعددة السنوات في ضبط الزمن المالي.

تشكل البرمجة المتعددة السنوات إحدى أهم الآليات الحديثة في التدبير المالي العمومي، إذ تمثل أداة استراتيجية لتجاوز منطق التدبير السنوي نحو منطق التخطيط المالي المتوسط المدى، بما يتلاءم مع التحولات التي تعرفها المالية العمومية بالمغرب. وقد تم تكريس هذه الآلية في إطار القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الذي نص على إعداد قوانين المالية في إطار برمجة ميزانية تغطي ثلاث سنوات على الأقل، بهدف ضمان الانسجام بين الأهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية وبين القدرات التمويلية الواقعية للدولة¹⁷.

من هذا المنطلق، تشكل البرمجة المتعددة السنوات ركيزة أساسية في تفعيل التدبير المالي المبني على النتائج، إذ تتيح للدولة تصورا استباقيا لمستوى الإنفاق العمومي على المدى المتوسط، وتوفر رؤية مالية متناسقة تضمن الاستمرارية في تنفيذ المشاريع العمومية الكبرى. وعليه، لم تعد الميزانية السنوية مجهودا معزولا أو ظرفيا، بل صارت جزءا من رؤية مالية شمولية تتجدد كل سنة لتغطي السنوات الثلاث المقبلة، مما يعزز منطق التوقع والفعالية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تدبير الزمن المالي كعنصر جوهري في نجاح هذه البرمجة، باعتباره الإطار الذي تتفاعل فيه مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم. فالبرمجة المتعددة السنوات تعيد تنظيم الزمن المالي عبر مستويات زمنية متداخلة، حيث يمثل الزمن السنوي لحظة التنفيذ الفعلي من خلال قانون المالية، بينما يتيح الزمن المتوسط تحديد التوجهات التمويلية الكبرى لثلاث سنوات مقبلة، في حين يعكس الزمن الطويل الأهداف الاستراتيجية للدولة ضمن الرؤية التنموية العامة. ومن ثم، يبرز دور البرمجة المتعددة السنوات كآلية للتنسيق بين هذه المستويات الزمنية بما يحقق التكامل بين البعد المالي والبعد التخطيطي¹⁸.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن البرمجة المتعددة السنوات أسهمت في إعادة هندسة الزمن المالي بشكل يجعل من كل سنة مالية مرحلة ضمن مسلسل متكامل، لا يقتصر على تنفيذ الاعتمادات بل يشمل كذلك التقييم والتحيين

¹⁷- المواد من 5 إلى 8 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.
¹⁸ - منشور رقم 2020/02 المتعلق بإعداد مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث السنوات 2021-2023 مدعومة بأهداف نجاعة الأداء.



وإعادة التوجيه. وبذلك، تصبح الميزانية السنوية أداة لتصحيح المسار داخل دورة مالية أطول، حيث تسمح البرمجة المتعددة السنوات بمراجعة التقديرات السابقة وتعديل الفرضيات وفق المتغيرات الاقتصادية.

فضلا عن ذلك، تهدف هذه الآلية إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية في التدبير المالي العمومي. أولها ضمان الانضباط الميزانياتي، إذ تلزم البرمجة المتعددة السنوات الحكومة بضبط توقعاتها للنفقات والإيرادات ضمن سقف محدد يراعي التوازنات الماكرو اقتصادية، مما يساهم في تجنب الانزلاقات والعجز المالي غير المبرر. وثانيها تحسين نجاعة الإنفاق العمومي من خلال توجيه الموارد نحو الأولويات ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، بدل تبديدها في مشاريع مشتتة أو غير منسقة.

إضافة إلى ذلك، تساهم البرمجة المتعددة السنوات في تعزيز الشفافية والتوقع داخل المالية العمومية، لأنها تتيح للبرلمان والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين رؤية واضحة حول توجهات الدولة المالية على المدى المتوسط، مما يقوي الثقة في السياسات العمومية ويساهم في الاستقرار المالي. كما تسمح هذه الآلية بتطوير الحوار الميزانياتي داخل المؤسسات التشريعية، إذ لم يعد النقاش المالي مقتصرًا على سنة واحدة، بل أصبح يقوم على رؤية تمتد لعدة سنوات، الأمر الذي يجعل النقاش أكثر موضوعية وواقعية.

تمثل البرمجة المتعددة السنوات أداة محورية لتفعيل منطق النتائج الذي اعتمده المغرب منذ صدور القانون التنظيمي للمالية سنة 2015. فهي تجسد الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف، عبر الربط بين التوجهات الاستراتيجية والمؤشرات المالية والأداء الملموس. وبهذا المعنى، لم تعد الميزانية مجرد أداة لتخصيص الموارد، بل أصبحت وسيلة لتقييم النتائج وتحسين مردودية الإنفاق العمومي¹⁹.

وفي هذا الإطار، تمكن البرمجة المتعددة السنوات من تحويل الزمن المالي إلى زمن للتقييم والتحسين المستمر. فكل سنة مالية تصبح محطة لمراجعة مدى تحقيق الأهداف المرسومة وتحديث التقديرات المستقبلية وفق ما تحقق فعلا.

¹⁹ - صالح جافور المنصوري، مسطرة إعداد مشروع قانون المالية في التشريع المغربي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، عدد 50، سنة 2023، ص 192.



وبذلك، يتحول التخطيط المالي من ممارسة تقنية إلى عملية دينامية قائمة على التفاعل بين التخطيط، والتنفيذ، والتقييم، مما يرسخ مبادئ الحكامة المالية الجيدة.

وعليه، فإن توطيد مكانة البرمجة المتعددة السنوات في المنظومة المالية المغربية يتطلب مواصلة تطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية، من خلال تعزيز آليات التنسيق بين القطاعات الحكومية، وتحسين جودة البيانات الاقتصادية، وتعميم القدرات التحليلية لدى المصالح المكلفة بالبرمجة. كما يتعين تمكين الجماعات الترابية من أدوات مماثلة تسمح لها بإعداد برمجة مالية متوسطة المدى تتلاءم مع حاجياتها المحلية، حتى يمتد منطق التخطيط المالي إلى المستوى الترابي. ويمكن التأكيد على أن البرمجة المتعددة السنوات أضحت عنصرا جوهريا في عملية تدبير الزمن المالي بالمغرب، إذ تسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر واستحقاقات المستقبل، وتوفر للدولة أداة فعالة لضمان الانضباط المالي وتحسين نجاعة السياسات العمومية. غير أن فعالية هذه الآلية تظل رهينة بمدى ترسيخ ثقافة النتائج داخل الإدارة وتطوير أدوات التقييم والتخطيط المندمج، بما يعزز التحول نحو مالية عمومية أكثر شفافية واستدامة.

الفقرة الثانية: تجليات الزمن المالي على حكمة السياسات العمومية

إن الحكامة المالية تعتبر إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة في تدبير شؤونها العامة، إذ لم يعد الهدف من إعداد الميزانية محصورا في توازن الموارد والنفقات فحسب، بل أصبح يتجاوز ذلك إلى ترسيخ مقاربة تقوم على ترشيد الإنفاق العمومي وضمان النجاعة والشفافية والمساءلة. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم تدبير الزمن المالي باعتباره بعدا محوريا في ممارسة الحكامة، لما له من تأثير مباشر على جودة القرارات العمومية، وعلى مدى قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ضمن آجال محددة ووفق أولويات واضحة. فالتدبير الزمني للمالية العمومية لم يعد مجرد عملية تقنية لتوزيع النفقات على فترات زمنية، بل أضحت عملية تخطيط استراتيجي تستحضر البعد الزمني كعنصر جوهري لضمان استدامة السياسات العمومية وتناسقها²⁰.

²⁰ - محمد اوزيان، المقاربة الجديدة للتدبير الميزانياتي بالمغرب في ضوء القانون التنظيمي للمالية، مجلة الحقوق، العدد 25، السنة 2023،



ومن هذا المنطلق فإن تدبير الزمن المالي يمثل تجسيدا عمليا لمبدأ الاستباق والتوقع في العمل العمومي، إذ يتيح للحكومة إمكانية البرمجة المسبقة للنفقات والاستثمارات، وتقييم جدواها ضمن أفق زمني متعدد السنوات. وتعتبر آلية البرمجة الميزانية المتعددة السنوات التي نص عليها القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 والمرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، تجليا مؤسسا لهذا التحول في المنهج المالي، حيث أصبحت الدولة ملزمة بتحديد توجهاتها المالية على مدى ثلاث سنوات قابلة للتحيين السنوي، وهو ما يشكل ضمانا لتحقيق الانضباط الميزانياتي وتفادي الارتجال في اتخاذ القرار المالي. ومن ثَمَّ، تتجسد الحكامة في قدرة الدولة على التوفيق بين الزمن المالي والزمن السياسي والزمن الاقتصادي، بما يضمن استدامة الإصلاحات وعدم خضوعها لتقلبات الظروف أو التغيرات السياسية.

علاوة على ذلك فإن الحكامة في تدبير الزمن المالي تقتضي إرساء توازن دقيق بين بعدين متكاملين: بعد الفعلية الآنية المتمثلة في تحقيق نتائج ملموسة في الحاضر، وبعد الاستدامة المستقبلية الهادفة إلى ترسيخ أثر السياسات العمومية على المدى البعيد. ومن هنا تبرز أهمية إدماج مقارنة التقييم الدوري ضمن الزمن المالي، من خلال اعتماد تقارير الأداء ومؤشرات النجاح، التي تمكن من إعادة توجيه السياسات عند الضرورة، وضمان انسجام الأهداف مع الإمكانيات المرصودة. كما أن هذا التوجه ينسجم مع فلسفة القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 الذي أرسى أسس مقارنة الميزانية المبنية على النتائج، وربط بين الاعتمادات المرصودة والأهداف المبرمجة في إطار رؤية شمولية للسياسات العمومية²¹.

وإضافة إلى ذلك، فإن الحكامة الزمنية للمالية العمومية تؤثر بشكل مباشر على السياسات العمومية القطاعية، إذ تسمح لها بالتخطيط متوسط المدى وتدبير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وفق مسار متدرج وواضح. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لسياسة عمومية في مجالي التعليم أو الصحة أن تحقق أهدافها دون رؤية زمنية مالية تراعي طبيعة المشاريع الاستثمارية وطول أمدها. كما أن غياب تصور زمني واضح يؤدي إلى تبديد الموارد وتكرار البرامج دون تقييم فعلي لنتائجها.

²¹ - المادة 66 من ظهير شريف رقم 1.15.62 الصادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.



ومن هنا تظهر العلاقة الجدلية بين الحكامة الزمنية والفعالية في تنفيذ السياسات العمومية، فكلما كان الزمن المالي مضبوطا ومخططا له، كلما ازدادت قدرة الدولة على التحكم في تدفقات النفقات وضمان استمرارية المشاريع.

وعلى المستوى المؤسسي، تتجلى الحكامة في تدبير الزمن المالي عبر تكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين، سواء داخل الجهاز التنفيذي أو التشريعي أو المؤسسات الرقابية. فالحكومة مطالبة بإعداد برمجة ميزانية واضحة المعالم، بينما يمارس البرلمان دوره في التتبع والمساءلة الزمنية لمستوى تنفيذ الالتزامات المالية، في حين يضطلع المجالس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات بمهمة تقييم مدى احترام الأجل القانونية للتنفيذ المالي ومدى انسجام الإنفاق مع التوجهات المعلنة. هذه الدينامية المؤسسية تعزز الشفافية وترسخ الثقة في تدبير الشأن المالي العمومي، مما ينعكس إيجاباً على فعالية السياسات العمومية ومردوديتها الاجتماعية²².

ومن جهة أخرى، يبرز أثر الحكامة الزمنية في تمكين الدولة من مواجهة التقلبات الاقتصادية عبر تبني آليات مرنة للتعديل المالي، حيث تسمح البرمجة متعددة السنوات بمراجعة الأهداف والنفقات تبعاً لتطور المعطيات المالية والاقتصادية، دون الإخلال بالإطار العام للسياسات العمومية. كما أن التحكم في الزمن المالي يمنح للدولة هامشاً أوسع لتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية، ويقلل من مخاطر العجز أو التضخم، وهو ما يشكل إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق الاستقرار الماكرو-اقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكامة في تدبير الزمن المالي تكتسي أهمية خاصة على مستوى تقييم الأثر الاجتماعي للسياسات العمومية، إذ تسمح بتتبع مدى تحقق الأهداف ضمن آجال محددة، وتحديد نقاط التعثر أو التأخر في التنفيذ. فالمسؤولية الزمنية أصبحت اليوم بعداً جوهرياً من أبعاد المساءلة العمومية، لأن النجاح في تدبير الزمن المالي يعكس مدى كفاءة الدولة في تحويل الموارد إلى نتائج ملموسة. لذلك لا يمكن الحديث عن حكمة مالية حقيقية دون ضبط الزمن كعنصر للتدبير والمساءلة في آن واحد.

²² - محمد اوزيان، المقاربة الجديدة للتدبير الميزانياتي بالمغرب في ضوء القانون التنظيمي للمالية، مجلة الحقوق، العدد 25، السنة 2023،



ختاما يمكن القول إن علاقة "الزمن" بإصلاح المالية العمومية، تتجلى بوضوح في تدبير الجيد للأجال المالي والتشريعي، لم تعد مسألة تقنية ثانوية، بل أضحت بعدا مهمة يحدد نجاح أليات تدبير السياسات العمومية، من خلال ضبط الزمن التشريعي لقوانين المالية، حيث يمثل الالتزام الصارم بالجدول الزمني لإعداد مشروع الميزانية العامة نقطة جد مهمة. وفي هذا الصدد، تبرز ضرورة قصوى لتقليص الحيز الزمني للدراسة والتصويت على قانون المالية داخل المؤسسة التشريعية، لتمكين الإدارة من تنفيذ الميزانية في الوقت المناسب، وتجنب الهدر الزمني الذي قد يؤثر على فعالية الإنفاق العمومي.

كما تشكل تمظهرات تأثير الزمن المالي على السياسات العمومية، من خلال البعد الزمني السنوي لتنفيذ الميزانية، من خلال ضبط الزمن لبرمجة الميزانياتية متعددة السنوات باعتبارها أداة مالية مهمة لتدبير العمومي، تهدف إلى ضبط الزمن المالي وتوفير الرؤية الطويلة الأمد، ما يسمح بتوجيه الاستثمارات الكبرى بشكل عقلاني ومستدام، وربطها الفعلي بالأهداف الاستراتيجية للدولة. إن هذه الآلية هي التجسيد الأبرز لتجليات الزمن المالي على حكمة السياسات العمومية، لأنها تعزز المساءلة القائمة على النتائج وتضمن استمرارية المشاريع بعيداً عن تقلبات السنة المالية.

يمكن القول إن إصلاح المالية العمومية يتطلب بعدا تدبيريا يأخذ بعين الاعتبار في مفهوم إدارة الزمن. التوصية الأساسية تكمن في ضرورة تحويل الزمن من عائق إلى رافعة للفعالية، من خلال دمج الأبعاد الزمنية في الأهداف الكمية والنوعية. لا يمكن لسياسات عمومية أن تكون ناجحة إلا إذا تم تمويلها وإدارتها في إطار زمني متناسق، يجمع بين دقة التشريع المالي ومرونة التخطيط الاستراتيجي متعدد السنوات.



لائحة المراجع المعتمدة:

• المصادر:

- نص الدستور ل 28 من رجب 1432 (فاتح يوليو 1996)، صادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، ج.ر عدد 5664 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011).

1. الكتب:

2. محمد أشركي، الزمن التشريعي في تدبير المالية العامة: قراءة في القانون التنظيمي لقانون المالية، مجلة الحقوق

المغربية، عدد 15، 2019

3. عبد اللطيف معزوز، السياسات المالية العمومية بالمغرب، منشورات كلية الحقوق الرباط، 2018.

4. عبد الحق الطالب، المالية العامة: الأسس والنظام المالي المغربي، الطبعة الرابعة، 2020.

5. محمد بنعبو، قانون المالية بالمغرب: قراءة في المقتضيات الدستورية والتنظيمية، 2021.

6. أحمد شوقي، التدبير المالي والمحاسبي للدولة، دار أبي رقراق، 2019.

7. نور الدين التهامي، تحليل السياسات العمومية والبرمجة متعددة السنوات، 2017.

• الاطروحات والرسائل:

8. الحسين بابل، الرقابة البرلمانية على المالية العامة بالمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، 2019.

9. سعاد الإدريسي، دور البرلمان في مناقشة قانون المالية، رسالة ماستر، فاس، 2020.

10. نزهة الركراكي، تدبير الزمن التشريعي في المجال المالي، رسالة ماستر، كلية أكادال، 2021.

• القوانين:

11. القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الجريدة الرسمية عدد 6328 بتاريخ 18 يونيو 2015.

12. القانون التنظيمي للمالية الفرنسي (LOLF) لسنة 2001.

13. النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي.

14. النظام الداخلي لمجلس المستشارين المغربي.



• التقارير:

15. وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الميزانية، الدورية التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024، الرباط، 2023.
16. المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي برسم سنة 2022، الرباط، 2023.
17. المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول تقييم مسطرة مناقشة قوانين المالية، الرباط، 2020.
18. وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول التكوين البرلماني في المجال المالي، الرباط، 2024.
19. الخزينة العامة للمملكة، تقرير حول الحسابات الوطنية، 2023.
20. اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول المالية العمومية، تقرير 2021.
21. وزارة الاقتصاد والمالية، العرض المقدم من طرف الوزير المنتدب المكلف بالميزانية حول إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، لقاء مشترك بين الحكومة ومجلسي البرلمان، الرباط، 26 أكتوبر 2023.

• مراجع اجنبية:

- I. OECD, Revue de la Gouvernance Budgétaire au Maroc, 2022
- II. République Française, Loi organique relative aux lois de finances (LOLF) n°2001-692 du 1er août 2001, Journal Officiel de la République Française, 2 août 2001.
- III. Michel Bouvier, que le temps budgétaire en France «n'est pas seulement un calendrier, mais une composante de la gouvernance financière» , ce qui a permis au Parlement de mieux anticiper et contrôler la dépense publique.
- IV. -Dominique Rousseau, Droit constitutionnel et finances publiques, Paris, 2018.
- V. -Michel Bouvier, Finances publiques, 16e édition, LGDJ, 2022.
- VI. -Ministère de l'Économie et des Finances France, Projet de loi de finances – Dossier de presse, années 2021–2023.